

Distr.: General
21 June 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين
الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم بياناً مشتركاً صادراً عن جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي
والجمهورية التركية بشأن الاجتماع الدولي الثامن عشر المعني بسوريا المعقود في إطار مسار أستانا
(نور سلطان، 15 و 16 حزيران/يونيه 2022).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت راونجي

الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو

الممثل الدائم للجمهورية التركية



مرفق الرسالة المؤرخة 20 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

بيان مشترك صادر عن ممثلي إيران وروسيا وتركيا بشأن الاجتماع الدولي الثامن عشر المعني بسوريا المعقود في إطار مسار أستانا (15 و 16 حزيران/يونيه 2022، نور سلطان)

إن ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية، باعتبارها الدول الضامنة لمسار أستانا:

1 - أكدوا من جديد التزامهم الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأبرزوا بأن هذه المبادئ ينبغي احترامها والامتثال لها على الصعيد العالمي.

2 - بحثوا آخر التطورات الدولية والإقليمية وأكدوا على الدور الرائد لمسار أستانا في التسوية السلمية للأزمة السورية.

3 - أعربوا عن عزمهم على مواصلة العمل معاً لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وعلى الوقوف ضد المخططات الانفصالية الرامية إلى تقويض سيادة سوريا وسلامة أراضيها وإلى تهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة بما في ذلك من خلال الهجمات وعمليات التسلل عبر الحدود. وأدانوا زيادة وجود وأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها تحت أسماء مختلفة في مختلف أنحاء سوريا، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المنشآت المدنية والتي تسفر عن خسائر في الأرواح البريئة. وشددوا على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الترتيبات المتعلقة بشمال سوريا.

4 - أكدوا مجدداً ضرورة مواصلة تعاونهم الجاري من أجل القضاء في نهاية المطاف على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية/داعش وغير ذلك من الجماعات الإرهابية، على نحو ما حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وأعربوا عن القلق البالغ إزاء حضور "هيئة تحرير الشام" والجماعات الإرهابية الأخرى المنتسبة إليها التي عينها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما يشكل تهديداً للمدنيين داخل منطقة تخفيف التوتر في إدلب وخارجها، وإزاء أنشطتها الإرهابية.

5 - استعرضوا بالتفصيل الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، واتفقوا على بذل المزيد من الجهود لضمان التطبيع المستدام للوضع هناك وتحسين الوضع الإنساني في المنطقة وحولها. وشددوا على ضرورة الحفاظ على الهدوء على الأرض من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات بشأن إدلب.

6 - ناقشوا الحالة في شمال شرق سوريا، واتفقوا على أن إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وأعربوا عن رفضهم

جميع المحاولات الرامية إلى خلق حقائق جديدة على الأرض، بما في ذلك من خلال مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة بذريعة مكافحة الإرهاب. وأكدوا من جديد العزم على الوقوف ضد المخططات الانفصالية شرق الفرات التي تهدف إلى تقويض وحدة سوريا وتهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة.

أعربوا عن القلق البالغ، في هذا الصدد، إزاء تزايد الأعمال العدائية وجميع أشكال القمع التي تشنها الجماعات الانفصالية ضد المدنيين في شرق الفرات، بما في ذلك من خلال قمع المظاهرات السلمية والتجنيد الإجباري والممارسات التمييزية في مجال التعليم.

أكدوا مجددا معارضتهم للاستيلاء على عائدات النفط التي ينبغي أن تكون ملكا لسوريا ولتحويل وجهتها بشكل غير قانوني. وأدانوا تصرفات البلدان التي تدعم الكيانات الإرهابية، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في شمال شرق سوريا.

7 - أدانوا الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة في سوريا التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسيادة سوريا والبلدان المجاورة، وتعرض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر، ودعوا إلى وقفها.

8 - أعربوا عن اقتناعهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، وأكدوا من جديد التزامهم بالدفع بعملية سياسية دائمة لها مقومات البقاء يتولى السوريون قيادتها والإمساك بزماتها وتقوم الأمم المتحدة بتسييرها، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

9 - شددوا على الدور الهام للجنة الدستورية التي أنشئت نتيجة المساهمة الحاسمة للدول الضامنة لمسار أستانا ودعما لتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي لتعزيز التسوية السياسية للنزاع السوري.

10 - لاحظوا عقد الجولة الثامنة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية السورية في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه في جنيف، ورحبوا بالإعلان عن عقد الجولة المقبلة في الفترة من 25 إلى 29 تموز/يوليه. ودعوا الأطراف السورية إلى عقد الدورة المقبلة باتباع نهج بناء. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد تصميمهم على دعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية في اللجنة الدستورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، غير أ. بيدرسن، بوصفه ميسرا، من أجل كفالة استدامة وفعالية عملها.

وشددوا على ضرورة قيام اللجنة الدستورية بأنشطتها دون أي عوائق بيروقراطية ولوجستية.

11 - أعربوا عن الاقتناع بأن اللجنة ينبغي أن تحترم في عملها الاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي لتمكينها من تنفيذ ولايتها المتمثلة في إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة الشعبية، فضلا عن إحراز تقدم في عملها وبأن عمل اللجنة ينبغي أن تحكمه روح التوافق والمشاركة البناءة دون تدخل أجنبي ودون فرض جداول زمنية من الخارج تهدف إلى التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها.

12 - كرروا الإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سوريا. ورفضوا جميع الجزاءات الأحادية الجانب التي تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، أي تدابير تمييزية من خلال الإعفاءات لبعض المناطق التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك هذا البلد من خلال مساعدة المخططات الانفصالية.

- 13 - شددوا على ضرورة إزالة العوائق وزيادة المساعدة الإنسانية لجميع السوريين دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة.
- 14 - سعيا إلى دعم تحسين الحالة الإنسانية في سوريا وإحراز التقدم في عملية التسوية السياسية، أهابوا بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في المجال الإنساني، إلى تعزيز المساعدة التي تقدمها إلى سوريا بأكملها بوسائل منها مشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود، بما في ذلك إصلاح أصول البنى التحتية الأساسية، مثل مرافق الإمداد بالمياه والكهرباء، والمدارس والمستشفيات، والاضطلاع بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني.
- 15 - أبرزوا ضرورة تيسير العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا امتثالا للقانون الدولي الإنساني، بما يكفل حقهم في العودة وفي الحصول على الدعم. وأهابوا، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الضرورية إلى اللاجئين السوريين والمشردين داخليا، وأكدوا من جديد استعدادهم لمواصلة التفاعل مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة.
- 16 - رحبوا بنجاح عملية الإفراج المتبادل عن المحتجزين في 13 حزيران/يونيه في إطار الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وأظهرت العملية استعداد الأطراف السورية لتعزيز الثقة المتبادلة بمساعدة الدول الضامنة لمسار أستانا. كما أكدوا مجددا عزم الدول الضامنة لمسار أستانا على زيادة وتوسيع تعاونهم داخل الفريق العامل، الذي يعد آلية فريدة أثبتت فعاليتها وضرورتها لبناء الثقة بين الأطراف السورية. واتفقوا على ضرورة زيادة حجم العمليات المقبلة المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين، وتوسيع نطاق أنشطة الفريق العامل لتشمل تسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين.
- ونوهوا بالقانون السوري المتعلق بالعمو العام عن الجرائم الإرهابية قبل 30 نيسان/أبريل.
- 17 - أحاطوا علما مع التقدير بمشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان، بصفة مراقبين في مسار أستانا، فضلا عن ممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- 18 - أعربوا عن خالص امتنانهم للسلطات الكازاخستانية لاستضافتها في نور سلطان الاجتماع الدولي الثامن عشر المعني بسوريا المعقود في إطار مسار أستانا.
- 19 - قرروا عقد الاجتماع الدولي التاسع عشر المعني بسوريا في إطار مسار أستانا في نور سلطان في النصف الثاني من عام 2022. وأكدوا من جديد عزمهم على ترتيب عقد اجتماع وزاري آخر في إطار مسار أستانا. وأشاروا أيضا إلى البيان المشترك الصادر في 1 تموز/يوليه 2020 لعقد القمة الثلاثية المقبلة في جمهورية إيران الإسلامية حالما تسمح الظروف بذلك.